

Distr.: General
8 June 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 8 حزيران/يونيه 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

تعترم إستونيا، بصفتها رئيسة لمجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، عقد مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين في الفضاء الإلكتروني"، في إطار بند "صون السلام والأمن الدوليين"، وذلك يوم الثلاثاء 29 حزيران/يونيه 2021، الساعة 8:00 (التوقيت الصيفي لشرق الولايات المتحدة).

ومن أجل توجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع، أعدت إستونيا المذكرة المفاهيمية المرفقة (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سفين يورغنسن

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 8 حزيران/يونيه 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة المقرر أن يجريها مجلس الأمن في 29 حزيران/يونيه 2021 بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين في الفضاء الإلكتروني"

أولا - الهدف

1 - يتمثل الهدف من هذه المناقشة المفتوحة في الإسهام في فهم أفضل للمخاطر المتزايدة الناجمة عن الأنشطة الخبيثة في الفضاء الإلكتروني وتأثيرها على السلام والأمن الدوليين، وكذلك تناول الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في الفضاء الإلكتروني. وستتاح للدول الأعضاء فرصة لإعادة تأكيد التزامها بالقانون الدولي وبإطار سلوك الدول المسؤول باعتبارهما عنصرين رئيسيين لمنع نشوب النزاعات وصون السلام والأمن في الفضاء الإلكتروني.

ثانيا - معلومات أساسية

2 - عملا بميثاق الأمم المتحدة، تتمثل المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، يولي المجلس اهتماما للطبيعة المتطورة للتحديات التي تواجه الأمن الدولي عن طريق التصدي لعدد من العوامل الجديدة المعقدة التي يمكن أن تزعزع استقرار البلدان وتؤدي إلى تفاقم النزاعات القائمة أو إطالة أمدها. وعلى مر السنين، عقد المجلس مناقشات مواضيعية عامة بشأن التحديات الجديدة التي تواجه السلام والأمن الدوليين، وكذلك اجتماعات مخصصة لقضايا محددة، مثل تغير المناخ، والموارد الطبيعية، والجوائح، والمجاعة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات والقرصنة.

3 - وعلى الرغم من أن المناقشة المفتوحة ستمثل المرة الأولى التي يتناول فيها مجلس الأمن أمن الفضاء الإلكتروني كمسألة منفصلة، فقد ناقش المجلس هذا الموضوع خلال عدد من اجتماعاته غير الرسمية وفي إطار مناقشة أعم بشأن الأمن الدولي. وأظهرت الاجتماعات أن التهديدات الإلكترونية تشكل بالنسبة إلى العديد من البلدان مصدر قلق وتحديا أمنيا رئيسيا. فعلى سبيل المثال، في كانون الأول/ديسمبر 2017، عقد مجلس الأمن تحت رئاسة اليابان مناقشة مفتوحة بشأن التصدي للتحديات المعاصرة المعقدة التي تواجه السلام والأمن الدوليين. وخلال المناقشة المفتوحة، حدد الأمين العام أمن الفضاء الإلكتروني بوصفه أحد المخاطر المتصاعدة على السلام والأمن الدوليين (انظر S/PV.8144). وفي آب/أغسطس 2019، نظمت بولندا مناقشة مفتوحة بشأن التحديات التي تواجه السلام والأمن في الشرق الأوسط واقترحت أن ينظر الأعضاء في "كيفية التمكن من التصدي للتهديدات الإلكترونية، بما في ذلك الأخطار التي تهدد البنى التحتية للطاقة، من حيث تعزيز الآليات التعاونية لمنع ومواجهة الحوادث الإلكترونية الخطيرة في الشرق الأوسط" (انظر S/2019/643)، حيث تناول عدد من المشاركين هذه المسألة في كلماتهم. وفي الفترة الأخيرة، في نيسان/أبريل 2021، وفي ظل رئاسة فييت نام، أشار مقدمو إحاطات، وكذلك عدد من المشاركين، في المناقشة الرفيعة المستوى بشأن "حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح: أهداف مدنية لا غنى عنها" (انظر S/2021/415) إلى التهديدات التي تشكلها الأنشطة الإلكترونية الخبيثة على البنى التحتية الحيوية، ولا سيما المرافق الطبية.

4 - ولا شك أن الفضاء الإلكتروني الحر والمفتوح والقابل للتشغيل البيئي، الذي يديره ويدعمه مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين، يتيح للدول جني قيمة اقتصادية كبيرة، وكذلك تعزيز التقدم الاجتماعي على الصعيد العالمي. وما فتئت التكنولوجيات الرقمية تشكل عاملاً حافزاً هاماً للتقدم البشري والتنمية. وإضافة إلى ذلك، تؤدي التكنولوجيا دوراً هاماً بوصفها منصة لتعزيز احترام حقوق الإنسان، إذ تتيح إمكانية التعبير للفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع. ويمكن للتنمية الرقمية المستدامة أيضاً أن تسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز الاستقرار في مناطق النزاع الإقليمي بعد انتهاء النزاع.

5 - وإلى جانب الاعتماد المتزايد على المجال الرقمي والفوائد المختلفة التي يوفرها التحول الرقمي، هناك للأسف ارتفاع مستمر في الأنشطة الإلكترونية الخبيثة والتهديدات النظامية المتزايدة التي تعطل عمل البنى التحتية والخدمات الرقمية الحيوية. ويمكن أن تؤثر إساءة استخدام الفضاء الإلكتروني على القطاعات الاقتصادية الحيوية وتقديم الخدمات الأساسية للجمهور، مثل الرعاية الصحية والطاقة. وقد يؤدي ذلك إلى آثار إنسانية يمكن أن تكون مدمرة وبنطوي على خطر إنتاج آثار مزعزعة للاستقرار قد تهدد السلام والأمن الدوليين. وتزيد الجائحة الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من الاعتماد على البنى التحتية الرقمية الحيوية، مما يؤكد على أهمية سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني وفقاً لمبادئ القانون الدولي.

6 - وبغية الحد من الاستخدام الخبيث للقدرات الإلكترونية وبناء فضاء إلكتروني أكثر استقراراً، من المهم جداً اتباع الآليات الوقائية ذات الصلة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وعلى مدى العقد الماضي، أحرزت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقدماً ملحوظاً في صياغة عناصر إطار معياري لسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني، يستند إلى ما هو قائم من القوانين، والقواعد، وتدابير بناء الثقة وبناء القدرات على الصعيد الدولي.

7 - ويوفر القانون الدولي القائم، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، إرشادات كافية للدول بشأن الاضطلاع بالأنشطة الإلكترونية. وتوفر أيضاً مبادئ القانون الدولي التي نجحت في توجيه سلوك الدول في مجالات أخرى إطاراً مرجعياً أساسياً للدول في الفضاء الإلكتروني. وإضافة إلى القانون الدولي، تؤدي أيضاً القواعد الطوعية وغير الملزمة التي تحكم سلوك الدول المسؤول وتدابير بناء الثقة في زمن السلام دوراً حاسماً في توفير التوجيه بشأن سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني، مما يحسن الشفافية، والوضوح والقدرة على التنبؤ. ويجب على الدول الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالأفعال غير المشروعة دولياً المنسوبة إليها بموجب القانون الدولي.

8 - وناقشت أفرقة الخبراء الحكوميين المتعاقبة المنشأة في إطار اللجنة الأولى للجمعية العامة الارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي وأصدرت تقارير بتوافق الآراء في كل من الأعوام 2010 و 2013 و 2015 و 2021⁽¹⁾. وفي الجمعية العامة، وافقت الدول الأعضاء بتوافق الآراء على أن تسترشد بقواعد سلوك الدول المسؤول في استخدامها لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وكذلك بالقانون الدولي وتدابير بناء الثقة⁽²⁾. ويضيف نجاح العمليات الإلكترونية في اللجنة الأولى في عام 2021 زخماً لمواصلة تنفيذ إطار سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني. وفي التقرير المقدم

(1) أقرت الجمعية العامة التقارير A/65/201 و A/68/98 و A/70/174؛ وسيصدر قريباً التقرير الذي نوقش في 28 أيار/مايو 2021.

(2) قرار الجمعية العامة 237/70.

بتوافق الآراء الذي اعتمده الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، والذي أقرته الجمعية العامة، جرى التأكيد من جديد على تطبيق القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني، والمعايير وتدابير بناء الثقة وبناء القدرات⁽³⁾. وشكل التقرير المقدم بتوافق الآراء الصادر عن آخر اجتماع لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي إسهاما كبيرا في تعميق الفهم بشأن كيفية تطبيق القانون الدولي على استخدام الدول لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، حيث قدم توجيهات إضافية بشأن تنفيذ المعايير، وكذلك تعزيز الثقة وبناء القدرات في الفضاء الإلكتروني.

9 - وأحرزت أيضا منظمات إقليمية، مثل منظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمنندى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، تقدما كبيرا باعتماد اتفاقات إقليمية لأمن الفضاء الإلكتروني، إضافة إلى وضع وتنفيذ تدابير لبناء الثقة فيما يتعلق بالفضاء الإلكتروني تهدف إلى المساهمة في الاستقرار والحد من احتمال التصعيد المفضي إلى حصول نزاع. وفي الوقت نفسه، تؤدي جهود بناء القدرات ومجموعة واسعة من البرامج العالمية والإقليمية دورا حيويا في تعزيز القدرة على الصمود في وجه التهديدات الإلكترونية. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن الدول لا تميل إلى إدارة كامل بناها التحتية الحيوية بنفسها بل تعتمد على التعاون مع القطاع الخاص، فقد ظهر عدد من المبادرات بين القطاعين العام والخاص بشأن أمن الفضاء الإلكتروني. ومع مراعاة طبيعة الفضاء الإلكتروني من حيث شموله لأصحاب مصلحة متعددين، ينبغي مواصلة تشجيع أي فرص لإشراك القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني في المناقشات العالمية والإقليمية والوطنية.

ثالثا - الأسئلة التوجيهية

10 - قد تود الدول الأعضاء تناول الأسئلة التالية في بياناتها خلال الاجتماع:

- (أ) ما هي الأخطار الإلكترونية الحالية والناشئة التي تهدد السلام والأمن الدوليين؟ وما هو نوع التأثير الذي قد يحدثه الاستخدام الخبيث للفضاء الإلكتروني فيما يتعلق بالنزاعات في المستقبل؟
- (ب) ما هي آليات السياسات العامة العالمية والإقليمية والوطنية المعمول بها للتخفيف من التهديدات الإلكترونية والنهوض بسلوك الدول المسؤول، وكيف يمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تكون فعالة في تشجيع تنفيذها؟
- (ج) كيف يمكن تعزيز الامتثال للقانون الدولي القائم وتنفيذ معايير سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؟
- (د) كيف يمكن بناء الثقة، والحد من حالات سوء الفهم ومنع التطورات التي يمكن أن تؤدي إلى تأثير إنساني مدمر ناجم عن الأنشطة الإلكترونية الخبيثة؟
- (هـ) كيف يمكن التخفيف من حدة الآثار الإنسانية الممكنة للاستخدام الخبيث لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات خلال النزاعات المسلحة؟

(3) قرار الجمعية العامة 564/75.

(و) بالنظر إلى طبيعة الفضاء الإلكتروني من حيث شموله لأصحاب مصلحة متعددين، ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع عموماً، بما في ذلك القطاع الخاص، والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، في المساعدة على منع نشوب النزاعات، وبناء التفاهات المشتركة وزيادة القدرة على الصمود في وجه التهديدات الإلكترونية؟

(و) عند حدوث حالات خطيرة ناشئة عن الأنشطة الإلكترونية التي قد تؤدي إلى نزاع دولي أو تتسبب في منازعة، ما هي الخيارات الممكنة للاستجابة والبحث عن حل سلمي؟

رابعاً - مقدمو الإحاطات

11 - دعت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إلى تقديم إحاطة إلى المجلس.

خامساً - شكل المناقشة المفتوحة

12 - ستعقد المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى في 29 حزيران/يونيه 2021 في شكل اجتماع مفتوح عن طريق التداول بالفيديو. وستترأس الاجتماع رئيسة وزراء جمهورية إستونيا، كايا كالاس.

13 - والدعوة موجهة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في مجلس الأمن، وإلى المراقبين الدائمين لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة عن طريق تقديم بيانات خطية من خلال وحدة النظام الإلكتروني لتسجيل أسماء المتكلمين eSpeakers. وينبغي للدول الأعضاء أن تحيل بياناتها بصيغة مايكروسوفت وورد مشفوعة برسالة إحالة موقعة على النحو الواجب من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن في موعد لا يتجاوز تاريخ الاجتماع، أي 29 حزيران/يونيه 2021. وستُنشر هذه البيانات في وثيقة رسمية جامعة لجميع الكلمات المقدمة في سياق هذا الاجتماع المفتوح المعقود عن طريق التداول بالفيديو.